

أثر تأمين قروض التصدير على الصادرات غير النفطية في الجزائر للفترة 1998-2016

Impact of export credit insurance on non-oil exports in Algeria for the period 1998-2016

أمين قارح¹،* ، محمد الأمين شرابي²

¹ محبر متطلبات تأهيل وتنمية الاقتصاديات النامية في ظل الانفتاح الاقتصادي العالمي ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة ورقلة (الجزائر)
² محبر أداء المؤسسات والاقتصاديات في ظل العولمة ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة ورقلة (الجزائر)

تاريخ الاستلام: 2019/09/26 ؛ تاريخ المراجعة: 2019/10/30 ؛ تاريخ القبول: 2019/11/28

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر تأمين قروض التصدير على الصادرات غير النفطية في الجزائر خلال الفترة 1998 - 2016 ولتحقيق ذلك قمنا بتطبيق نموذج الانحدار الخطي البسيط على بيانات الشركة الجزائرية لتأمين و ضمان الصادرات (CAGEX) خلال الفترة 1998 - 2016 وأظهرت النتائج أن لتأمين قروض التصدير أثر ايجابي قوي على الصادرات غير النفطية في الجزائر.

الكلمات المفتاح: تأمين قروض التصدير، صادرات غير نفطية، نموذج انحدار خطي بسيط، الجزائر.
تصنيف JEL: F13؛ C25

Abstract: The objective of this study is to analyze the impact of export credit insurance on non-oil exports in Algeria during the period 1998-2016. In order to achieve this, we applied the simple linear regression model to the data of the Algerian company for the insurance and guarantee of exports (CAGEX) during the period 1998 - 2016. The results showed that the export credit insurance had a strong positive impact on Non-oil exports in Algeria.

Keywords: Export Credit Insurance, Non-Oil Exports, Simple Linear Regression Model, Algeria.
Jel Classification Codes : F13 ; C25

*Corresponding author, e-mail: garah.amine@univ-ouargla.dz

I - تمهيد :

تسعى الحكومات إلى التخفيف من مخاطر التجارة الخارجية من أجل ترقية صادراتها والمساهمة في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية في بلدانها، حيث تغطي شركات تأمين قروض التصدير جزءا كبيرا من مخاطر القروض في التجارة الدولية، إذ أصبح التعامل على أساس الحساب المفتوح وتقديم شروط الدفع طويلة الاجل من بين المميزات الرئيسية للمنافسة بين المصدرين من مختلف الدول من أجل التوسع والاستحواد على الاسواق الجديدة، رغم المخاطر الكبيرة التي تصاحب هذا النوع من المعاملات.

تأسست شركات تأمين قروض التصدير في العديد من الدول الأوروبية مباشرة بعد الحرب العالمية الأولى وزادت أهمية التأمين الذي تقدمه هذه الشركات بسبب العولمة الاقتصادية والأزمات الاقتصادية العالمية التي يسعى فيها الدائنون إلى تدخل الدولة لحماية مخاطر القروض في معاملاتهم التصديرية، كما أنشئت معظم الدول النامية وخاصة الدول المصدرة للنفط شركات تأمين قروض التصدير رغبة منها في ترقية الصادرات غير النفطية، من أجل الوصول إلى التنوع الاقتصادي والخروج من هيمنة القطاع النفطي وما يصاحبه من ازمات جراء التقلبات الكبيرة في أسعار النفط.

في هذا البحث نهدف لدراسة دور تأمين قروض التصدير الذي تقدمه شركة تأمين قروض التصدير الجزائرية المتمثلة في الشركة الجزائرية لتأمين وضممان الصادرات (Compagnie Algérienne D'assurance Et De Garantie Des Exportation - CAGEX) في ترقية وتعزيز الصادرات غير النفطية خلال الفترة 1998 - 2016.

وعلى الرغم من الدراسات العديدة التي درست أثر ودور شركات تأمين قروض التصدير في ترقية الصادرات، إلا أنه لا توجد دراسات ركزت على الدور الذي تلعبه هذه الشركات في التأثير على الصادرات غير النفطية خصوصا في الدول النامية.

ويعتبر الدور الذي تلعبه شركات تأمين قروض التصدير ذو أهمية بالغة حيث يؤثر تأمين قروض التصدير الذي تمنحه هذه الشركات على قرارات المؤسسات المصدرة في التصدير نحو وجهات تتميز بدرجة مخاطر مرتفعة، ويمكن أن يحفز أيضا الحكومة على محاولة تطوير هذا النوع من التأمين وترقية الشركة الجزائرية لتأمين وضممان الصادرات وكل هذا يدخل في إطار الجهود الرامية إلى ترقية الصادرات خصوصا غير النفطية منها في الجزائر التي تسعى الحكومة جاهدة لترقيتها من أجل الخروج من هيمنة القطاع النفطي على الاقتصاد.

وقد تأسست الشركة الجزائرية لتأمين وضممان الصادرات سنة 1996 في إطار الجهود المبذولة من أجل ترقية الصادرات غير النفطية والوصول إلى التنوع الاقتصادي، إلا أن حجم الصادرات غير النفطية لا يزال يمثل نسب هامشية من إجمالي الصادرات منذ تأسيس الشركة، كما أنه توجد دراسة واحدة فقط حاولت تحليل الدور الذي تلعبه هذه الشركة في التأثير على الصادرات غير النفطية.

ومن خلال ما سبق فإننا نحاول في هذه الدراسة الاجابة على السؤال التالي:

ما هو أثر تأمين قروض التصدير على الصادرات غير النفطية في الجزائر للفترة 1998-2016؟

وللإجابة على هذا السؤال قمنا بطرح الفرضية التالية:

- يؤدي تأمين قروض التصدير إلى زيادة الصادرات غير النفطية في الجزائر.

وفي ما يلي سيتم التطرق إلى الدراسات السابقة حول دور تأمين قروض التصدير في ترقية الصادرات، ثم في القسم الثاني من الدراسة سيتم عرض الطريقة والادوات وفي القسم الثالث عرض ومناقشة نتائج الدراسة وفي القسم الأخير الخلاصة.

1.1 - مفهوم تأمين قروض التصدير:

وردت عدة تعاريف لتأمين قروض التصدير الذي يمكن تسميته أيضا باسم التأمين التجاري على القروض أو تأمين قروض الاعمال؛ تأمين ائتمان الصادرات.

أشهر هذه التعاريف الذي قدمه كل من "Henri Loubergé" و "Pierre Maurer" حيث عرفا تأمين قروض التصدير على أنه عقد يوافق بموجبه المؤمن (شركة التأمين)، للحصول على علاوة (قسط)، على تعويض المؤمن له عن الخسارة التي يعانى منها نتيجة لعدم استرداد ديونه المتعلقة بأسعار البضائع أو الخدمات المصدرة، أو للتعويض عن عواقب انقطاع أو توقف نهائي لسوق التصدير، أو قلة ربحية ذلك السوق، أو فشل مجهودات البحث واكتشاف الاسواق الخارجية، وأصل هذه المخاطر هو تحقق أخطار ذات طبيعة اقتصادية جزئية أو كلية، سياسية أو عرضية¹.

وقدم "Peter M.Jones" تعريفا مفصلا لتأمين قروض التصدير² حيث عرفه على أنه أحد منتجات التأمين وإدارة المخاطر التي تغطي مخاطر السداد الناتجة عن تسليم البضائع أو الخدمات، ويغطي عادة مجموعة من المشترين ويدفع نسبة متفق عليها من فاتورة أو ذمة مدينة (مستحقات) لا تزال غير مدفوعة نتيجة للتقصير المطول أو عدم الملاءة أو الإفلاس، ويتم شراء تأمين قروض التصدير من قبل الشركات

التجارية لضمان حساباتها المدينة (المستحقة القبض) من الخسارة بسبب عدم سدادها من قبل المدينين (المستوردين)، ويمكن أيضاً توسيعها لتغطية الخسائر الناتجة عن المخاطر السياسية مثل عدم إمكانية تحويل العملات، الحرب والاضطرابات المدنية، المصادرة ونزع الملكية والتأميم؛ وتطرق أيضاً في تعريفه إلى التكاليف (الأقساط) التي تدفعها الشركات التجارية جراء حصولها على هذا النوع من التأمين، حيث عادة ما يتم تحميل هذه التكاليف على ذلك شهرياً، ويتم احتسابها كنسبة مئوية من مبيعات ذلك الشهر أو كنسبة مئوية من جميع المبالغ المستحقة القبض، معدل القسط عادة ما يكون منخفض ويعكس متوسط مخاطر القروض محفظة المؤمن عليهم من المشتريين، ويتم دفع قسط إضافي إذا تم توسيع الغطاء ليشمل المخاطر السياسية.

وأضاف أن تأمين قروض التصدير يؤمن مخاطر السداد للشركات وليس الأفراد، ويطلب حاملو الوثائق (المؤمن لهم) حداً ائتمانياً لكل من مشتريهم حتى يتم التأمين على المبيعات للمشتري، بالإضافة إلى ذلك، يمكن لتأمين قروض التصدير أيضاً أن يغطي معاملات فردية بشروط دفع أطول أو المعاملات مع مشتر واحد فقط (عادة ما تكون معاملات كبيرة).

ومن خلال ما سبق نستخلص بأن تأمين قروض التصدير هو أداة من أدوات إدارة المخاطر التي يلجأ إليها المصدرون لتغطية مخاطر عدم الدفع من طرف المشتري والتي يمكن أن تسبب خسائر للمصدرين أو المؤسسات المالية التي اقترض منها المصدر لتمويل عملية التصدير، ويمكن أن تتحقق مخاطر عدم الدفع بسبب تحقق أسباب تجارية تتعلق بالمشتري أو أسباب سياسية تتعلق بالدولة، ويمكن للمصدر تأمين مجموعة من العمليات مع عدة مشتريين في آن واحد أو تأمين عملياته مع مشتر واحد فقط، ويتحمل تكاليف لقاء هذا تمثل نسبة من عملياته المؤمنة، يدفعها كعلاوة أو قسط لشركة تأمين قروض التصدير التي يمكن أن تكون ملكيتها حكومية أو خاصة أو مختلطة.

I.2-2- مخاطر قروض التصدير:

عادةً ما يتم تعريف المخاطر التي تغطيها وكالات ائتمان التصدير في الشروط القياسية لوكالة ائتمان الصادرات باعتبارها مخاطر سياسية وتجارية، لكن في الواقع فإن وكالات ائتمان التصدير تغطي مخاطر عدم سداد القروض الناجم عن الأحداث السياسية والتجارية³. ولتفسير مصطلح "المخاطر التجارية" يمكن افتراض أن أحد المشتريين الأجانب أصبح مفلساً، فإن الإفلاس هو مجرد حدث وقد لا تكون العواقب واضحة، وقد يكون الإفلاس أو الاعسار ذا طابع مؤقت، ولا يؤثر على قدرة المشتري الأجنبي على دفع القروض، لكن عندما يكون إعسار المشتري الأجنبي ذا طابع دائم، مما يتسبب في عدم سداد القروض وخسارة للمصدر أو البنك، فإن مثل هذه الخسارة تغطيها وكالات ائتمان التصدير، ولا تغطي وكالات ائتمان التصدير الإفلاس الذي لا يؤدي إلى خسارة المصدر أو البنك.

بالنسبة للحدث السياسي الذي قد يتسبب في عدم دفع القروض فإن اندلاع الحرب في بلد المشتري الأجنبي قد تؤثر على عمله من خلال تدمير مرافقه وجعل مواصلة عملية التصنيع أمراً مستحيلاً، وهو ما يؤدي إلى خسارة إيراداته وبالتالي عدم سداد القروض للمصدر أو البنك، وما تغطيه وكالات ائتمان التصدير في هذه الحالة هو الخسارة التي تكبدها المصدر أو المصرف نتيجة عدم استلام دفع القرض، وليس اندلاع الحرب في حد ذاتها.

قد لا يتسبب وقوع حدث سياسي تغطيه شركة تأمين قروض التصدير دائماً في عدم دفع القروض من قبل مشتر أجنبي، إذ من الممكن ألا تتأثر أعمال المشتري الأجنبي بالحرب، مما يعني أنه يمكن للمشتري مواصلة عملية التصنيع وبيع منتجاته وتلقي المدفوعات من عملائه وبالتالي تسديد دفعات القروض بشكل منتظم للمصدر أو البنك عند استحقاقها، وبالتالي لا يمكن المطالبة بتعويض شركة تأمين قروض التصدير التي تغطي مخاطر الائتمان هذه على أساس وقوع الحرب فقط، وبعبارة أخرى فإن شركة تأمين قروض التصدير المعنية قد غطت خطر عدم سداد الائتمان وليس مخاطر الحرب كحدث إذا لم يؤثر على قدرة المشتري الأجنبي على سداد القرض.

على الرغم من أن شركة تأمين قروض التصدير تغطي الخسائر التي تسببها الأحداث السياسية والتجارية، إلا أن التعبير عنها إنما تغطي المخاطر السياسية والتجارية لا يزال يستخدم على نطاق واسع، وسيتم توضيحها فيما يلي:

I.2.1- المخاطر التجارية:

تتضمن هذه المخاطر بشكل عام ما يلي⁴:

- إعسار المشتري.
- التقصير في السداد من قبل المشتري الخاص في نهاية فترة الائتمان أو بعد فترة محددة من تاريخ انتهاء مدة الائتمان المتفق عليها.
- عدم قبول البضاعة المسلمة للمشتري، عندما تكون هذه البضائع مطابقة لأية عقود قائمة.

2.2.I-المخاطر السياسية:

- إن نطاق الخسائر الناشئة عن مخاطر ذات طبيعة سياسية أوسع من المخاطر المتعلقة بالمخاطر التجارية وعادة ما تشمل جميع الأحداث السياسية التي لها تأثير على أي علاقات تعاقدية يغطيها القانون المدني، بما في ذلك ما يلي⁵:
- إلغاء أو عدم تجديد ترخيص التصدير المؤمن عليه بعد إبرام العقد.
 - الحرب وغيرها من الاضطرابات في بلد المشتري والتي تؤثر على الوفاء بالعقد.
 - مخاطر تحويل العملات الأجنبية، أي الصعوبات والتأخيرات في تحويل الأموال من بلد المشتري، بما في ذلك الخسائر الناشئة نتيجة الوقف الاختياري للدين الخارجي الصادر عن حكومة ذلك البلد.
 - مخاطر التحويل (يشار إليها أيضاً باسم "مخاطر التحويل من بلد ثالث") حيث يمكن لدولة واحدة أن تقوم بتجميد الأصول والحسابات البنكية لدولة أخرى محتفظ بها محلياً.
 - أي إجراء من جانب حكومة أجنبية يعوق بطريقة ما إبرام العقد، بما في ذلك قيود الاستيراد/التصدير، مصادرة البضائع وتأميم الشركات والصناعات.
 - المعاملات بين المصدرين الخاصين والمشتريين العموميين، أي التخلف عن السداد من جانب المشتري العام.

3.I-الدراسات السابقة:

- أجريت العديد من الدراسات التي تختبر العلاقة بين تأمين قروض التصدير والصادرات خاصة في الدول المتقدمة حيث قام الباحثان Filip Abraham⁶Gerda Dewit بتقدم تقييم نظري، مؤسسي و تجريبي (اقتصادي قياسي باستخدام نموذج الانحدار على بيانات وكالة ائتمان الصادرات البلجيكية خلال الفترة 1987-1993) للأهداف متعددة الأبعاد وكالة تأمين التصدير الرسمية البلجيكية (تغطية المخاطر، تعزيز تنافسية الصادرات، تحقيق المصالح السياسية) من أجل توضيح الجدول القائم بشأن تشجيع الصادرات من جانب الحكومات ومن النتائج الهامة التي توصل إليها أن تعزيز الصادرات لا يعني بالضرورة تشويه التجارة، وتوصل أيضا إلى:
- أن ائتمانات التصدير تضمن تعزيز التجارة من ناحية ومن ناحية أخرى أظهرت نتائج النموذج النظري أن الهدف المتمثل في الحد من المخاطر يمكن تحقيقه بدون دعم من خلال فرض أقساط عادلة، وهذا ما يحدث بالفعل في العديد من عقود التصدير التي يتم التأمين عليها من قبل وكالة تأمين الصادرات البلجيكية،
 - أظهرت نتائج الانحدار أن وكالة تأمين الصادرات البلجيكية تميل إلى تأمين نسبة أكبر من إجمالي الصادرات البلجيكية في الأسواق التي تتمتع بحصة سوقية بلجيكية أعلى.
 - منحت وكالة ائتمان الصادرات تغطية تأمينية موجهة إلى البلدان التي تلقت في الوقت نفسه مساعدات إنمائية بلجيكية رسمية مما يعكس المزيد من التدخل السياسي.

- وفي كندا حاول الباحثان Paul Rienstra-Munnicha and Calum G. Turvey⁷ توفير فهم لكيفية تأثير الجدارة الائتمانية للتصدير لبلد مستورد على مبيعات التصدير للمنتجات الزراعية وغيرها من المنتجات المصنعة وكيف يمكن لضمانات أو تأمين ائتمان الصادرات أن يخفف من مخاطر عدم السداد، حيث قام الباحثان بتطوير نموذج نظري يوضح كيف يمكن لتخفيف المخاطر من خلال تأمين ائتمان الصادرات أن يزيد الصادرات إلى البلدان المستوردة عالية المخاطر، وتم تقييم النتيجة الرئيسية للنموذج النظري باستخدام بيانات التصدير الكندية للسلع المصنعة والسلع الزراعية من جميع الصناعات، وللتحقق من النتائج من النموذج الكندي، قام الباحثان بفحص أيضاً بيانات تصدير إضافية تجريبياً من كندا وأستراليا والولايات المتحدة خلال سنة 1998، باستخدام نموذج الانحدار، وتشير النتائج التي توصل إليها الباحثان إلى:
- أن الصادرات سوف تزداد مع انخفاض في احتمالية التخلف عن السداد، أو زيادة في التغطية أو الضمان، أو انخفاض أو دعم معدل القسط، وانخفاض معدل كره المخاطرة وانخفاض الفوارق في الحصول على المبالغ.
 - البيانات الخاصة بالسلع الزراعية الكندية والسلع من جميع الصناعات، وبالنسبة إلى كندا وأستراليا والولايات المتحدة ودرجات الائتمان الدولية، تظهر تجريبياً أن هناك بالفعل علاقة بين الصادرات والجدارة الائتمانية.
 - يمكن للحكومات "تشجيع" الصادرات إلى البلدان الأقل تقدماً من خلال دعم أقساط التأمين للمصدرين، و/أو تقديم خدمات المعلومات منخفضة التكلفة.
 - تزيد عدم مرونة منحني عرض المصدر في حالة عدم اليقين عما سيكون عليه في حالة اليقين، ويصبح أكثر مرونة في ظل ضمانات أو تأمين ائتمان التصدير مما يوفر كمية أكبر للمستوردين مقابل سعر معين.

في بريطانيا قام الباحث⁸ Jai S. Mah بدراسة فعالية نظام تأمين الصادرات في الترويج للتصدير خلال الفترة 1980-2000، حيث درس الباحث الطبيعة غير الثابتة (عدم التداخل) للمتغيرات المعنية، وتظهر نتائج اختبار التكامل المشترك Johansen Cointegration Test أن جميع المتغيرات المعنية غير مترابطة بغض النظر عن مقياس دعم التأمين على الصادرات، كما تبين الأدلة التجريبية في هذه الدراسة باستخدام أول بيانات متباينة أن معامل السعر النسبي للتصدير معنوي عند أي مستوى معقول من المعنوية ومرونته أقل بقليل من واحد، وتبين أن إعانة التصدير من حيث توفير التأمينات التصديرية من قبل الحكومة ليست معنوية في زيادة الإمدادات التصديرية لبريطانيا عند أي مستوى معقول من المعنوية.

وفي اليابان قام نفس الباحث⁹ Jai S. Mah بدراسة فعالية نظام التأمين على الصادرات في تعزيز الصادرات، وباستخدام نفس المنهجية في دراسته حول الحالة البريطانية إضافة إلى أخذه بعين الاعتبار ضغوط الطلب المحلي كمحددات لعرض التصدير، وباستخدام نموذج الانحدار للبيانات خلال الفترة: 1961-1999، كانت النتائج كالتالي:

- وفقاً لنتائج اختبارات التكامل المشترك فإن متغيرات الدراسة غير مترابطة.
 - تظهر نتائج الانحدار أن مرونة السعر النسبي للتصدير تتراوح ما بين 0.8 إلى 1.0 وذات دلالة إحصائية.
 - لا يوجد دليل يدعم فرضية ضغط الطلب المحلي في عرض الصادرات.
 - تبين أن توفير التأمين على الصادرات من الحكومات ليس مهماً في تعزيز عرض الصادرات، أي أنه على الرغم من أن دعم تأمين الصادرات الذي توفره الحكومة اليابانية زاد من أرباح المنتجين إلا أنه لم يسهم في تشجيع التصدير.
- في الحالة النمساوية قام الباحثان¹⁰ Peter Egger and Thomas Url بتحليل الأثر الإيجابي لضمانات قروض الصادرات العام على حجم الصادرات ودورها في تغيير الهيكل (الإقليمي/الصناعي) للتجارة الخارجية خلال الفترة 1996-2002 باستخدام نموذج الجاذبية، وكانت أهم النتائج التي توصل إليها الباحثان أنه يوجد تأثير قوي وكبير على المستوى الطويل وتأثير ضعيف على المستوى القصير (أرجع الباحثان أن سبب الفرق بين الآثار القصير والطويلة الأجل هو الفارق الزمني بين اليوم الذي يقدم فيه الضمان والشحن الفعلي للسلع) وتم التوصل أيضاً إلى أن ضمانات قروض التصدير توسع من نطاق تغطية البلدان التي يمكن أن تستهدفها الصادرات (الهيكل الإقليمي) في حين تترك هيكل السلع (الصناعي) في التجارة الخارجية دون تغيير تقريباً.

وفي ألمانيا قام الباحثان¹¹ Erdal Yalcin and Gabriel J. Felbermayr بتحليل أثر ضمان إئتمان الصادرات على أداء الصادرات الألمانية حسب القطاع ووجهة التصدير خلال الفترة 2000-2009 باستخدام نموذج الجاذبية، وتوصل الباحثان إلى أن الضمانات تخفف من الاحتكاكات المالية لكن تختلف كفاءتها حسب القطاعات والبلدان حيث أن:

- أثر الضمانات على أداء الصادرات يزداد مع انخفاض متوسط الدخل في البلدان (توجد حاجة ضعيفة للضمانات إذا كانت القيود المالية ضعيفة في البلد الوجهة)
 - ضمان ائتمان الصادرات الألمانية تضمن تخفيف الاحتكاكات المالية القطاعية (يصبح التأثير ضعيفا في القطاعات الأقل ضعفاً مالياً)؛
 - هناك تفاعل بين قيود الائتمان و ضمان ائتمان الصادرات (نضج سوق رأس المال في البلد المستورد تعزز الصادرات إليها)
- في الولايات المتحدة الأمريكية توجد دراستين، في الدراسة الأولى قام الباحث¹² Caroline Freund بتحليل العلاقة بين الدعم المقدم من وكالة ائتمان الصادرات وحجم الصادرات، بالاعتماد على البيانات المقدمة من وكالة ائتمان الصادرات حسب البلد والسنة والصناعة للفترة من 2006 إلى الربع الثاني من سنة 2015، باستخدام مقارنة الفروقات المزدوجة-Difference-In-Differences Approach، وتوصل الباحث إلى النتائج التالية:

- دعم وكالة ائتمان الصادرات الأمريكية له تأثير إيجابي وهام على الصادرات؛
- يزيد التمويل من 3 إلى 6 في المائة في صادرات القطاع، في المتوسط، يزيد كل دولار تم دعمه من وكالة ائتمان الصادرات حوالي 1.35 دولار من الصادرات الإضافية.
- فيما يتعلق بالبلدان، كانت النتائج أقوى بشكل كبير للصادرات إلى جنوب الصحراء الكبرى الأفريقية، حيث يزيد كل دولار تم دعمه من وكالة ائتمان الصادرات من الصادرات بحوالي 1.80 دولار.

وفي الدراسة الثانية حول الحالة الأمريكية، حاول الباحثان¹³ Zheng Wang and Natasha Agarwal التحقق فيما إذا كان الدعم المقدم من قبل وكالة ائتمان الصادرات يؤثر على الصادرات عبر مختلف الأبعاد بما في ذلك الصناعات والأقاليم وحجم الشركات الأمريكية التي حصلت على الدعم خلال الفترة 2007-2013 باستخدام نموذج الجاذبية، وتم التوصل إلى نتائج تتعارض مع نتائج Caroline Freund حيث أن:

- الدعم المقدم من وكالة ائتمان الصادرات الأمريكية لا يؤثر على ا لصادرات الأمريكية في جميع الصناعات، وفي الواقع له تأثير إيجابي وكبير على الصادرات الأمريكية في قطاعات أخرى منها قطاع منتجات الطيران و الرحلات الفضائية؛
 - الشركات الأمريكية التي لا تصنف على أنها صغيرة تكون صادرتها أكثر احتمالاً للاستفادة من الدعم عكس الشركات المصدرة الصغيرة؛
 - لا يوجد أي دليل يثبت ما إذا كان التمويل الذي تقدمه وكالات ائتمانات التصدير في البلدان المنافسة يبرز المنافسة أمام المصدرين الأمريكيين في السوق العالمية، وهذه النتيجة لا تتغير نوعياً عند التحكم في انضمام المصدرين المتنافسين لترتيب منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛
 - عند الأخذ في الاعتبار الروابط بين الصناعات في سلسلة القيمة، تظهر نتائجنا أن عدم فعالية وكالة ائتمان الصادرات غير حساس لموقف الصناعة في سلسلة القيمة، كما أنه لا يوجد دليل يؤكد وجود تأثير غير مباشر لدعم وكالة ائتمان الصادرات عبر القطاعات.
- وعلى عكس الدول المتقدمة فإن الدراسات التي حاولت تحليل هذا الأثر نادرة بالنسبة للدول النامية وخاصة في الدول المنتجة والمصدرة للنفط، حيث تحصلنا على دراسة واحدة في البرازيل للباحثان¹⁴ Galetti Jefferson Hiratuka Celio and حيث قاما بإجراء مقارنة بين صادرات الشركات البرازيلية التي تحصل على الدعم وصادرات الشركات التي لا تحصل عليه من أجل تقييم تأثير البرامج العامة لتمويل الصادرات في البرازيل (BNDES Exim) و برنامج تمويل الصادرات (Proex) خلال الفترة 2000-2007 باستخدام مطابقة درجة الميل Propensity Score Matching ، جنباً إلى جنب مع تحليل لوحة البيانات Panel Data Analysis وتوصل الباحثان إلى أن برامج الحكومة البرازيلية لتمويل الصادرات لها تأثير إيجابي على قيمة صادرات الشركات المدعومة حيث:
- الشركات التي يدعمها برنامج BNDES Exim تزيد في المتوسط بنسبة 14.7٪ عن الشركات المماثلة التي لم تتلق دعماً من البرنامج.
 - بالنسبة لمجموعة من الشركات الصغيرة والمتوسطة المدعومة أثبت برنامج BNDES Exim أكثر أهمية، حيث تجاوزت صادرات هذه الشركات بنسبة 43.3 ٪ القيم المصدرة من قبل الشركات من نفس الفئة التي لم تحصل على الدعم.
 - لم تقدم Proex نتيجة ذات دلالة إحصائية في إجمالي الشركات المدعومة في تلك الفترة، ومع ذلك كان البرنامج مهماً بالنسبة لصادرات الشركات الصغيرة والمتوسطة حيث قامت الشركات التي وصلت إلى موارد البرنامج بتصدير 34.1٪ في المتوسط أكثر من الشرك اتغير المدعومة بنفس الحجم.
 - وبالنسبة للجزائر تعتبر دراسة (شربي محمد أمين)¹⁵ الدراسة الوحيدة التي حاولت تحليل أثر تأمين قروض التصدير على الصادرات غير النفطية في الجزائر، حيث قام الباحث بدراسة مدى مساهمة كل من عمليتي التمويل وتأمين قروض التصدير في ترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر خلال الفترة 1997-2009 وفقاً لمنظور جرنجر (Granger Causality) وتوصل الباحث إلى النتائج التالية:
 - توجد تغذية راجعية (Feedback) بين تأمين قروض الصادرات والصادرات غير النفطية، أي أن التغير في الصادرات قد يحدث تغيراً في تأمين قروض التصدير والعكس صحيح.
 - تأمين قروض التصدير يعتبر عاملاً محفزاً لتنشيط وترقية الصادرات غير النفطية.
 - لا توجد علاقة بين الصادرات غير النفطية والدعم المقدم للتصدير في شكل تمويل، حيث أن هذا الدعم يعتبر غير كاف وغير ملائم لترقية الصادرات غير النفطية.

II - الطريقة والأدوات :

1- بيانات الدراسة:

قمنا بدراسة أثر تأمين قروض التصدير على الصادرات غير النفطية في الجزائر لما لها من أهمية بالغة، حيث تولي الحكومة الجزائرية أهمية كبيرة لترقيتها منذ الثمانينيات من القرن الماضي للوصول إلى التنوع الاقتصادي والخروج من الهيمنة النفطية على الاقتصاد وما يصاحبه من أزمات جراء التقلبات الكبيرة في أسعارها، وقمنا بتحليل الأثر خلال الفترة من 1998 أي منذ بداية نشاط الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات، إلى غاية سنة 2016 حيث لم تتوفر لدينا بيانات بعد هذه الفترة، وتميزت هذه الفترة بتقلبات كبيرة في أسعار الصادرات النفطية من جهة إضافة إلى الإجراءات العديدة المتخذة من طرف الدولة لتطوير الصادرات غير النفطية خلال هذه الفترة من جهة أخرى.

وقمنا بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصاء فيما يتعلق بقيم الصادرات غير النفطية، أما فيما يخص البيانات المتعلقة بتأمين قروض التصدير فقمنا بالاعتماد على التقارير المالية التي تحصلنا عليها من الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات (CAGEX) خلال الفترة 1998-2009 وتقارير التسيير لمجلس الادارة والجمعية العامة للفترة 2010-2016 التي تحصلنا عليها من قسم التأمينات على مستوى وزارة المالية.

2- تعريف وقياس المتغيرات:

• المتغير التابع:

يتمثل المتغير التابع في الصادرات غير النفطية ويرمز له بالرمز Exp.H.H وتم قياسه بالعلاقة:

الصادرات غير النفطية = إجمالي الصادرات - الصادرات النفطية

• المتغير المستقل:

يتمثل في الصادرات المؤمنة وهي مجموع مبالغ صفقات التصدير التي تم التأمين عليها خلال سنة (Capitax Souscrits)

ويرمز لها بالرمز Cap.Sous

3- المنهجية المستخدمة:

من أجل دراسة أثر تأمين قروض التصدير على الصادرات غير النفطية قمنا بدراسة الارتباط الخطي بين المتغيرين كما قمنا بتطبيق نموذج الانحدار الخطي على بيانات الدراسة خلال الفترة 1998-2016 .

وتكمن طبيعة العلاقة بين متغير التأمين على قروض التصدير والصادرات غير النفطية في أن التأمين يلعب دورا رئيسيا في المحافظة على استمرارية الشركة المصدرة أي تحقيق الاستقرار في الأرباح، وهو ما سيجعل الشركة المصدرة تسعى إلى التوسع واكتشاف أسواق جديدة من أجل تعظيم أرباحها، وبالتالي من المتوقع أن يؤدي توفير تأمين قروض التصدير إلى زيادة حجم الصادرات غير النفطية.

4- التحليل الإحصائي للبيانات:

• متغير الصادرات غير النفطية:

من خلال معطيات الملحق رقم (01) يقدر متوسط متغير الصادرات غير النفطية بحوالي 102 مليار دج أي ما نسبته 3 % من متوسط إجمالي الصادرات وهو ما يبين ضعف الصادرات غير النفطية وهيمنة القطاع النفطي على الاقتصاد.

بلغت أقل قيمة حوالي 22 مليار دينار سنة 1998 في حين كانت أكبر قيمة سنة 2014 بحوالي 208 مليار دينار. وقدر الانحراف المعياري بـ: 60475,7232 مليون دينار، أما معامل الاختلاف قدر بـ: 59% وهي نسبة كبيرة جداتين التقلبات الكبيرة في قيم الصادرات غير النفطية خلال فترة الدراسة، والجدول رقم 1 يوضح تطور الصادرات غير النفطية خلال فترة الدراسة:

• متغير تأمين قروض التصدير:

من خلال معطيات الملحق رقم (01) يقدر متوسط الصادرات المؤمنة بحوالي 7 مليار دينار أي ما نسبته 8% من الصادرات غير النفطية، وبلغت أقل قيمة حوالي 1,4 مليار دينار سنة 1998 وأكبر قيمة بلغت حوالي 16 مليار دينار سنة 2016. قدر الانحراف المعياري بـ: 5557,1167 مليون دينار، أما معامل الاختلاف قدر بـ: 71% وهي نسبة كبيرة جدا تبين التقلبات الكبيرة في قيم الصادرات المؤمنة خلال فترة الدراسة، والجدول 2 يوضح تطور الصادرات المؤمنة خلال فترة الدراسة:

II - النتائج ومناقشتها:

1- عرض النتائج:

1-1: تحليل الارتباط الخطي:

يهدف تحليل الارتباط إلى قياس قوة العلاقة بين متغيرين أحدهما مستقل والآخر تابع حيث يؤثر المتغير المستقل في المتغير التابع، وكذا تحديد اتجاه العلاقة بينهما (طردية أم عكسية)، وكذلك قوة العلاقة (قوية/ضعيفة)، وتتنوع الارتباطات الخطية حسب طبيعة المتغيرات وسيتم استخدام معامل ارتباط بيرسون في دراستنا والذي يطبق في حالة متغيرات كمية، وتكون الفروض الاحصائية عند تحليل الارتباط الخطي بين المتغيرات كالتالي:

- الفرض الصفري (H0): لا توجد علاقة بين الصادرات المؤمنة والصادرات غير النفطية.

- الفرض البديل (H1): توجد علاقة بين الصادرات المؤمنة والصادرات غير النفطية.

يرفض الفرض الصفري إذا كان مستوى المعنوية (sig) أقل من المستوى المحدد α والتي تساوي 1% أو 5% أو 10% فإذا كانت قيمة (sig) أقل من α فإن هناك علاقة بين الصادرات المؤمنة والصادرات غير النفطية وإذا كانت قيمة (sig) أكبر من α فإنه لا توجد علاقة بين الصادرات المؤمنة والصادرات غير النفطية.

استخدمنا برنامج SPSS 22 لتحليل الارتباط بين تأمين قروض التصدير والصادرات غير النفطية، وفيما يلي سنحاول عرض النتائج في الجدول رقم 3، وتفسر نتائج جدول تحليل الارتباط كالتالي:

قيمة معامل الارتباط تقدر بـ: 0,897 وهو ارتباط إيجابي قوي ومن الملاحظ ان قيمة مستوى المعنوية (sig) أقل من من مستوى α الذي يساوي 0,01 وعليه نرفض الفرض الصفري القائل بأنه لا توجد علاقة بين الصادرات المؤمنة والصادرات غير النفطية ونقبل الفرض البديل القائل بأنه توجد علاقة بين الصادرات المؤمنة والصادرات غير النفطية.

1-2: تحليل نموذج الانحدار الخطي:

سيتم دراسة أثر تأمين قروض التصدير المعبر عنه بحجم الصادرات المؤمنة كمتغير مستقل على الصادرات غير النفطية كمتغير تابع خلال الفترة 1998 - 2016 باستخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط، وعليه ستكون الدراسة ملخصة في النموذج التالي:

$$EXP.H.H = \beta_0 + \beta_1.CAP.sous$$

حيث:

EXP.H.H: الصادرات غير النفطية؛

CAP.sous: الصادرات المؤمنة.

وتكون الفروض الاحصائية كالتالي:

- الفرض الصفري (H_0): الانحدار غير معنوي أي أنه لا توجد علاقة بين الصادرات المؤمنة والصادرات غير النفطية.
 - الفرض البديل (H_1): الانحدار معنوي أي انه توجد علاقة بين الصادرات المؤمنة والصادرات غير النفطية.
- استخدمنا برنامج SPSS 22 بتحليل الانحدار الخطي بين متغيرات الدراسة .

يحتوي الجدول رقم (04) على معامل التحديد المعدل R^2 الذي يوضح القوة التفسيرية للنموذج القياسي، حيث يشير هنا إلى ان المتغير المستقل (الصادرات المؤمنة) الذي يتضمنه النموذج يساهم في تفسير 80,5% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (الصادرات غير النفطية) والباقي يعزى إلى عوامل أخرى. وتفسر نتائج جدول تحليل التباين كالتالي:

يبين الجدول أن قيمة (sig) تقدر بـ: 0,000 وهي أقل من 0,05، ومنه يتم رفض الفرض الصفري القائل بأن الانحدار غير معنوي وعدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين الصادرات غير النفطية والصادرات المؤمنة ويتم قبول الفرض البديل القائل بأن الانحدار معنوي. بمعنى انه توجد علاقة بين المتغير المستقل المتمثل في الصادرات المؤمنة والمتغير التابع المتمثل في الصادرات غير النفطية في الجزائر والجدول رقم (0) يوضح قيمة المعاملات في معادلة الانحدار.

يبين الجدول رقم (06) قيمة الثابت ومعامل نموذج الانحدار الخطي البسيط للصادرات غير النفطية، وتشير النتائج إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين المتغير المستقل (الصادرات المؤمنة) والمتغير التابع (الصادرات غير النفطية)، وعليه يكون نموذج الصادرات غير النفطية كالتالي:

$$EXP.H.H = 25333,837 + 9,763CAP.sous$$

أي ان زيادة الصادرات المؤمنة بقيمة واحدة (مليون دج) يؤدي إلى زيادة الصادرات غير النفطية بـ: 9,763 مليون دج.

2- مناقشة النتائج:

توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين الصادرات المؤمنة (المتغير المستقل) و الصادرات غير النفطية في الجزائر (المتغير التابع)، وتتفق نتائج الدراسة مع جميع الدراسات السابقة ماعدا دراستين لـ (jai.smah) اجريت على كل من بريطانيا واليابان، كما توصلت الدراسة إلى أن زيادة الصادرات المؤمنة بقيمة واحدة (مليون دج) يؤدي إلى زيادة الصادرات غير النفطية بـ: 9,763 مليون دينار. ويمكن تفسير نتائج الدراسة كالتالي:

يؤثر تأمين قروض التصدير في الجزائر ايجابا في الصادرات غير النفطية، حيث تزيد قيمة الصادرات بـ: 9,763 مليون دج لكل زيادة بمليون دج في قيمة الصادرات المؤمنة، وعليه يتم قبول فرضية البحث التي تنص على أن تأمين قروض التصدير يؤدي إلى زيادة الصادرات غير النفطية في الجزائر، وهذا راجع لان الدور الأساسي الذي يلعبه تأمين قروض التصدير بصفة عامة هو الحفاظ على رؤوس الاموال أي تحقيق

الاستمرارية والاستقرار في الأرباح، وبالتالي يسمح للمصدرين بالتوسع واقتحام أسواق جديدة مهما كانت درجة المخاطر، وهو ما يجب على المؤسسات المصدرة تطبيقه للمساهمة في ترقية وتعزيز الصادرات غير النفطية.

وعلى الرغم من التأثير الإيجابي لتأمين قروض التصدير على حجم الصادرات غير النفطية في الجزائر، وما يمكن أن ينتج عنه من أثر إيجابي على الاقتصاد الوطني بصفة عامة، إلا أن هذه النتيجة تحتاج دراسة أعمق خاصة إذا ما أخذنا في الحسبان أثر معدلات التضخم وانخفاض قيمة العملة الجزائرية على قيم الصادرات غير النفطية إضافة إلى تطور حجم الصادرات النفطية من جهة، ومن جهة أخرى فإن معامل الاختلاف الكبير الذي قدر بـ: 59% بالنسبة للصادرات غير النفطية و 71% بالنسبة للصادرات المؤمنة والذي يوحي بوجود تقلبات كبيرة في قيم الصادرات غير النفطية وتأمين قروض التصدير، يعكس ضعف وعدم الاستقرار في السياسات المتخذة من طرف الحكومات العديدة المتعاقبة على الدولة الجزائرية من أجل ترقية الصادرات غير النفطية والوصول إلى التنوع الاقتصادي للخروج من هيمنة القطاع النفطي وما يصاحبه من أزمات، حيث لا تزال نسبة الصادرات غير النفطية ضئيلة وهامشية بالنسبة إلى مجموع الصادرات إضافة إلى أنها تتضمن نسبة كبيرة من منتجات مشتقات النفط التي تصنف على أنها صادرات غير نفطية.

IV- الخلاصة:

قمنا في هذه الدراسة بتحليل دور تأمين قروض التصدير الذي تقدمه الشركة الجزائرية لتأمين و ضمان الصادرات (CAGEX) في ترقية الصادرات غير النفطية خلال الفترة 1998-2016 باستخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط.

توصلنا إلى وجود علاقة طردية وارتباط قوي بين تأمين قروض التصدير والصادرات غير النفطية، و أوضح تحليل الانحدار وجود أثر إيجابي لمغير تأمين قروض التصدير على الصادرات غير النفطية، رغم التقلبات الكبيرة في قيم كل منهما والتي تعكس ضعف وعدم الاستقرار في سياسات ترقية الصادرات غير النفطية المتخذة من طرف الحكومات العديدة المتعاقبة على الدولة الجزائرية.

ومن خلال نتائج الدراسة فإنه يتبين لنا أهمية تأمين قروض التصدير في الحفاظ على استمرارية واستقرار الصادرات غير النفطية، لذا يجب على المؤسسات المصدرة من جهة اللجوء إلى هذا النوع من التأمين من أجل التوسع واقتحام أسواق جديدة للمساهمة في ترقية الصادرات وتحقيق التنوع الاقتصادي في البلاد، ومن جهة أخرى يجب على الحكومة الاهتمام بتطوير منتجات تأمينية تلائم حاجيات المؤسسات المصدرة في إطار تشجيع الصادرات غير النفطية.

وعلى الرغم من النتيجة التي توصلنا إليها إلا أنه توجد العديد من النقاط والمحاور ذات أهمية لم يتسنى لنا التطرق إليها في هذه الدراسة خصوصا فيما يتعلق بأثر تأمين قروض التصدير في ترقية الصادرات حسب وجهة الصادرات وحسب القطاعات، مع الأخذ في الحسبان أثر معدلات التضخم وانخفاض قيمة العملة الجزائرية إضافة إلى تطور حجم الصادرات النفطية، وذلك من أجل تنمية ثقافة التصدير سواء لدى القائمين على السياسات أو لدى المؤسسات المصدرة.

- ملاحق:

جدول رقم (01): تطور الصادرات غير النفطية خلال الفترة 1998-2016

(الوحدة: مليون دينار)

السنة	الصادرات غير النفطية
1998	22 259.50
1999	29 249.90
2000	45 242.00
2001	51 367.60
2002	59 320.30
2003	51 985.90
2004	51 138.60
2005	66 548.20
2006	83 264.70
2007	92 372.70
2008	124 994.70
2009	77 408.50

113 481.40	2010
150 294.40	2011
159 633.00	2012
159 552.90	2013
207 975.70	2014
197 751.60	2015
197 681.20	2016

المصدر: من إعداد الباحثان باستخدام برنامج EXCEL
جدول رقم (02): تطور الصادرات المؤمنة خلال الفترة 1998-2016
(الوحدة: مليون دينار)

الصادرات المؤمنة	السنة
1 405.62	1998
1 874.34	1999
1 954.84	2000
3 501.68	2001
3 521.48	2002
2 994.66	2003
2 183.65	2004
2 318.44	2005
3 800.00	2006
7 200.00	2007
9 900.00	2008
11 300.00	2009
15 548.49	2010
11 507.91	2011
10 463.40	2012
14 697.96	2013
14 445.64	2014
14 755.77	2015
16 184.72	2016

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج EXCEL
جدول رقم (03): تحليل الارتباط بين متغيرات الدراسة

		EXP,H,H	CAP, SOUS
EXP,H,H	Pearson Correlation	1	,897**
	Sig. (2-tailed)		,000
	N	19	19
CAP, SOUS	Pearson Correlation	,897**	1
	Sig. (2-tailed)	,000	
	N	19	19

المصدر: من إعداد الباحثان باستخدام برنامج SPSS 22

جدول رقم (04): معامل التحديد

Model Summary^b

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,897 ^a	,805	,793	27488,5876

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج SPSS 22

جدول رقم (05): جدول تحليل التباين ANOVA

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	52986054270,051	1	52986054270,051	70,122	,000 ^b
Residual	12845581576,807	17	755622445,695		
Total	65831635846,858	18			

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج SPSS 22

جدول رقم (06): قيمة الثابت ومعامل نموذج الانحدار الخطي البسيط للصادرات غير النفطية

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1 (Constant)	25333,837	11135,354		2,275	,036
CAP, SOUS	9,763	1,166	,897	8,374	,000

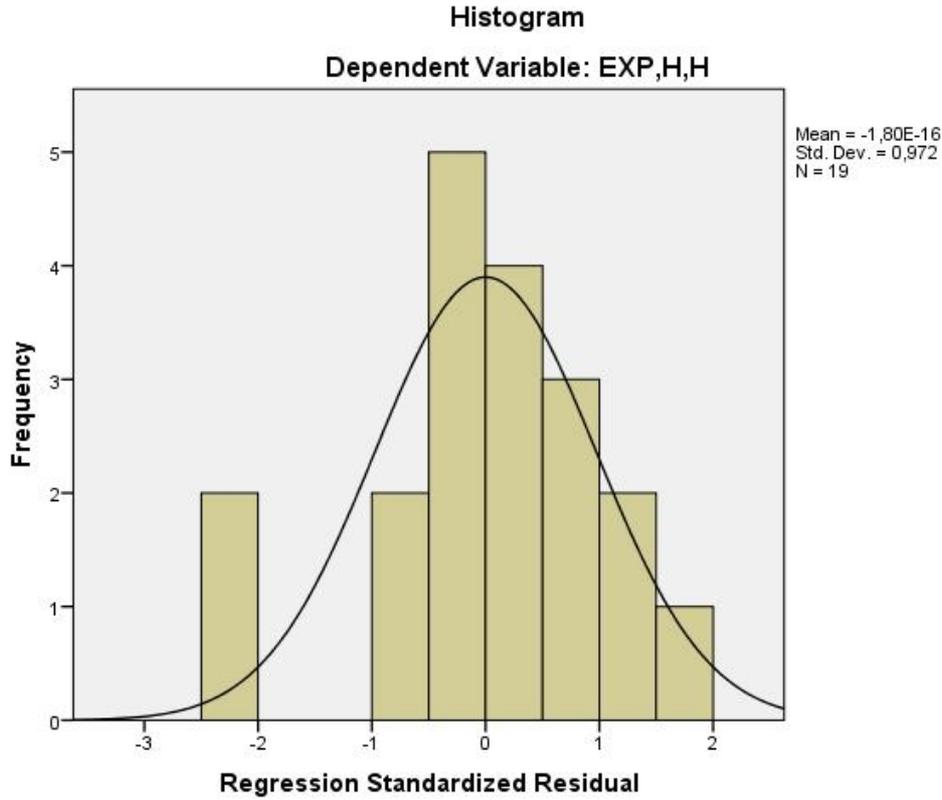
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

جدول رقم (07): الاحصاء الوصفي

المتغيرات	المتوسط	أعلى قيمة	أقل قيمة	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف*
الصادرات غير النفطية	102185,411	207975,7	22259,5	60475,7232	59%
الصادرات المؤمنة	7871,505	16184,7	1405,6	5557,1169	71%

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج SPSS 22 و EXCEL

شكل رقم (01): التوزيع الطبيعي لبيانات الدراسة



المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج SPSS 22

- الإحالات والمراجع :

1 Loubergé, H. and P. Maurer (1985). Financement et assurance des crédits à l'exportation: aspects théoriques et pratiques en vigueur dans les pays européens, Librairie Droz.P 220.

2M.Jones, P. (2010). Trade CreditInsurance, the world bank. P 03.

3Salci, Z. (2014). Export CreditInsurance and Guarantees: A Practitioner's Guide, Springer. p16.

4 Branch, A. E. (2006). Export practice and management, Cengage Learning EMEA. P 200.

*يوصف قبول البضائع أو الخدمات على أنها رسالة المشتري الأجنبي للمصدر تفيد بأن البضائع أو الخدمات قد تم قبولها. هذه الطريقة المعتادة لقبول البضائع أو الخدمات ولكن قد يقبلها المشتري الأجنبي عن طريق الاحتفاظ بما لفترة زمنية معقولة دون إبلاغ المصدر بأنه قد تم رفضها.

5Branch, A. E. (2006). Op cit.P 200.

6 Abraham, F. and G. Dewit (2000). "Export promotion via official export insurance." Open economiesreview11(1): 5-26.

7Rienstra□Munnicha, P. and C. G. Turvey (2002). "The relationshipbetween exports, creditrisk and creditguarantees." Canadian Journal of Agricultural Economics/Revue canadienned'agroeconomie50(3): 281-296.

8Mah, J. S. (2003). "The export insurance system and export supply of Britain." Department of Economics Working Paper Series, University of Connecticut.

9Mah, J. S. (2006). "The effect of export insurance subsidy on export supply: The experience of Japan." Journal of Asian Economics17(4): 646-652.

10Egger, P. and T. Url (2006). "Public export creditguarantees and foreigntrade structure: Evidence fromAustria." World Economy29(4): 399-418.

11Felbermayr, G .J. and E. Yalcin (2013). "Export creditguarantees and export performance: An empiricalanalysis for Germany." The World Economy36(8): 967-999.

12 Freund, C. (2016). The US Export-Import Bank Stimulates Exports, Peterson Institute for International Economics.

13Agarwal, N. and Z. Wang (2018). "Does the US EXIM Bank reallypromote US exports?" The World Economy41(5): 1378-1414.

14 Galetti, J. and C. Hiratuka (2013). "Financiamentoàsexportações: umaavaliação dos impactos dos programaspúblicosbrasileiros." Revistade EconomiaContemporânea17(3): 494-516.

15 شربي محمد أمين. (2010-2011). "اهمية ودور تمويل وتأمين قروض التصدير في ترقية الصادرات غير النفطية، دراسة حالة "FSPE" و "CAGEX" خلال الفترة (1998-2009). أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة.

* معامل الاختلاف = الانحراف المعياري / المتوسط الحسابي.

كيفية الإستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

أمين قارح ، محمد الأمين شربي (2019)، أثر تأمين قروض التصدير في ترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر للفترة 1998-2016، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 6 (العدد 2)، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص.ص 219-232.

ARED



يتم الاحتفاظ بحقوق التأليف والنشر لجميع الأوراق المنشورة في هذه المجلة من قبل المؤلفين المعنيين وفقا لـ **رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف - غير تجاري - منع الاشتقاق 4.0 دولي (CC BY-NC 4.0)**.

المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية مرخصة بموجب **رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف - غير تجاري - منع الاشتقاق 4.0 دولي (CC BY-NC 4.0)**.



The copyrights of all papers published in this journal are retained by the respective authors as per the **Creative Commons Attribution License**.

Algerian Review of Economic Development is licensed under a **Creative Commons Attribution-Non Commercial license (CC BY-NC 4.0)**.